بسبب التداولات المضاربية التي أدت إلى زيادة حدة البيع بهدف جني الأرباح

«بيان»: سوق الكويت حافظ على مستوى 7900 نقطة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار أغلقت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الأسبوع الماضي على تباين، إذ أنهى المؤشر السعري تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء متأثرا بعمليات البيع التي تركزت بشكل واضح على الأسهم الصغيرة، لاسيما في جلسة التداول الأخيرة التي شهدت تراجع المؤشر بنسبة 0.09 في المئة ، حذا حذوه المؤشر الوزني الذي انخفض بنسبة 0.16 في المئة ، بينما حقق مؤشر كويت 15 ارتفاعا بنسبة 0.05 في المئة على المستوى الأسبوعي.

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، تفاعل المواطنون في الأسبوع الماضي من خلال وسائل الإعلام المختلفة ضد برنامج عمل الحكومة الذي قدمته إلى مجلس الأمة تحت عنوان « شراكة في المسؤولية لاستدامة الرفاه» واعربوا عن استيائهم من تصريح الحكومة الرامي إلى تحميل الشعب مسؤولية عجزها عن تنويع الإيرادات وزيادتها، خاصة أن الدستور الكويتي نص في مادته رقم «20» « الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الانتاج، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين»

وتابع إن الرفاه بمفهومه الذي نراه على أرض الواقع لا يتمثل بزيادة الكوادر والرواتب والتوظيف العشوائي والبيروقراطية غير المنتجة التي تعيق وتعرقل جميع خطط التنمية التي تتغنى بها الحكومة، وهو ليس بتضخيم السيولة لدى الهيئة العامة للاستثمار والصناديق السيادية، أو تقديم خطط تنموية إنشائية مغلفة بعبارات غير قابلة للتطبيق.

وأشار إن دولة الرفاه الحقيقية هي الدولة التي تسعى إلى ضمان الأمن الاجتماعي لمواطنيها، وتوفير دخل عادل، وتعليم عصري ومستنير، ورعاية صحية متقدمة، و وجود بنية تحتية مواتية توفر للمواطن مسكن لتامين حياة كريمة، وكذلك تقليص الفجوات الاجتماعية.. كما يجب أن لا نغفل عن أهمية وجود الحرية الاقتصادية في المجتمع فهي التي تتيح للفرد إمكانية المبادرة بتشجيع وتحفيز حكومي دون عراقيل الروتين والبيروقراطية.

وأوضح هذه هي الرفاهية بمفهومها العصري وهنا قد ذكرنا بعضا من عناصرها، فهل الدولة تعي هذه الأمور وتعمل على توفيرها أو تمهد الطريق لها؟!

هذا وقد تباين أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فعلى الرغم من تراجع معظم مؤشراته إلا أنه حافظ على مستوى 7900 نقطة، بسبب التداولات المضاربية التي أدت إلى زيادة حدة البيع بهدف جني الأرباح. فبينما انخفض كلا من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 في جميع الجلسات خلال الأسبوع متأثرين بالضغوط البيعية والتخارج من بعض الأسهم القيادية، إلا أن مؤشر كويت 15 أقفل مرتفعا بنسبة محدودة في نهاية تداولات الأسبوع.

وبين التقرير هذا وقد استهل السوق نشاطه بضغوط بيعية قوية على الأسهم الرخيصة، خصوصا بعد تراجع قيمتها الأسبوع الماضي مما جعل أسعارها مغرية للشراء، بينما سيطر النهج المضاربي بشكل عام على أداء السوق وشمل الأسهم القيادية والرخيصة خلال معظم جلسات الأسبوع، على إثر تقديم بعض النواب استجوابا للحكومة حيث زادت مخاوف المتداولين من هذا الاستجواب ودفعت العديد منهم للتخارج من الأسهم. كما سجلت حركة التداول تراجعاً واضحاً بنهاية الأسبوع الماضي وانخفض معدل السيولة بنسبة 18.54 في المئة .

الجدير بالذكر أن السوق قد شهد تراجعا غير مبرر، لا سيما أن الأوضاع المالية للشركات تعتبر مستقرة، ومعظم التوقعات تصب في اتجاه نمو أرباح الشركات في الربع الثالث. هذا ولم تكن عمليات المضاربة السريعة غائبة في التأثير على مجريات التداول، وهو ما يفسر الأداء المتذبذب الذي سيطر على السوق خلال معظم جلسات الأسبوع. وأضاف على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 33.79 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,939.51 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.09 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل انخفاض المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 1.82 في المئة ليصل إلى 33.77 مليون د.ك.. في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 7.57 في المئة ، ليبلغ 327.85 مليون سهم. وسجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت باقي القطاعات الأخرى، حيث جاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,016.22نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 3.97 في المئة ، تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 1.81 في المئة بعد أن أغلق عند 987.48 نقطة. في حين شغل قطاع الاتصالات المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره متراجعا بنسبة 1.48 في المئة عند مستوى 847.39 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع المواد التأمين الذي أغلق مؤشره عند 1,157.18 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.08 في المئة . من جهة أخرى جاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1,236.09 نقطة مسجلاً نموا نسبته 1.26 في المئة . تبعه قطاع المواد الأساسية في المركز الثاني مع نمو مؤشره بنسبة 0.77 في المئة بعد أن أغلق عند 1,171.38 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعا، فكان قطاع الخدمات المالية الذي ارتفع مؤشره بنسبة 0.24 في المئة بعد أن أغلق عند 1,194.93 نقطة. وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 696.73 مليون سهم شكلت 53.13 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 305.13 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 23.27 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 13.82 في المئة بعد أن وصل إلى 181.25 مليون سهم.

وبين أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 39.39 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 53.20 مليون د.ك.. وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.24 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 27.34 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 25.92 مليون د.ك. شكلت 19.19 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

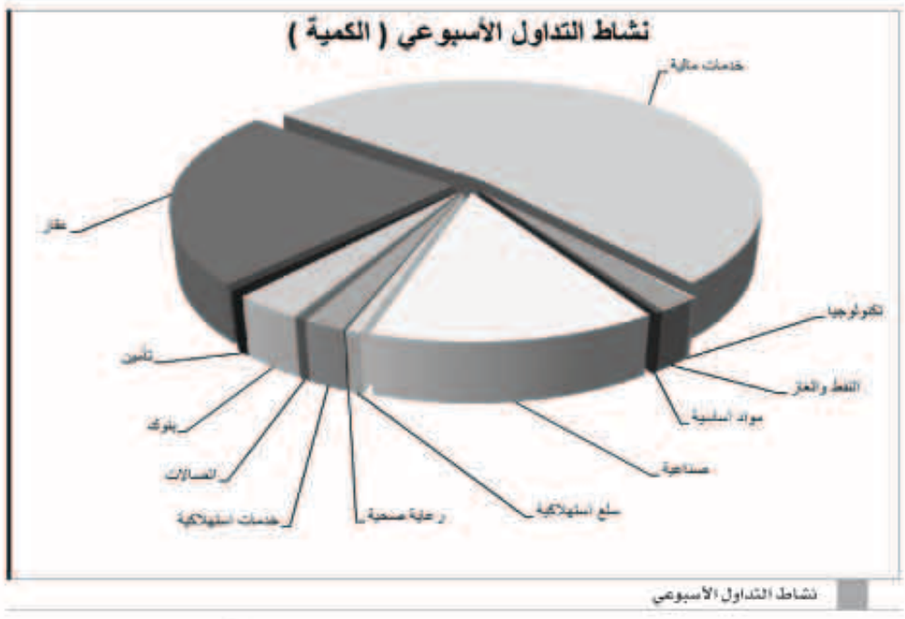

نشاط التداول الأسبوعي

نشاط السوق	الأسبوع السابق	الأسبوع قبل السابق	التغير%
الكمية	1,311,400,481.00	1,773,437,699.00	-26.05%
القيمة	135,077,723	165,823,534	-18.54%
الصفقات	32,605	41,223	-20.91%

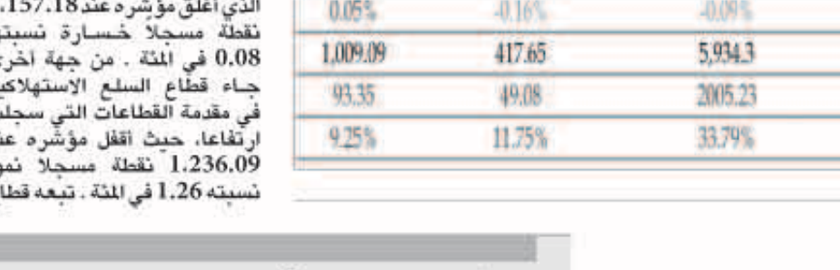

مقارنة

مؤشرات السوق		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
أسبوعي	الأسبوع السابق	7,939.51	466.73	1,102.44
	الأسبوع ما قبل السابق	7,946.39	467.46	1,101.91
	التغير	-6.88	-0.73	0.53
	%	-0.09%	-0.16%	0.05%
شهري	الشهر السابق	7,946.4	467.46	1,101.91
	التغير	-6.88	-0.73	0.53
	%	-0.09%	-0.16%	0.05%
سنوي	السنة السابقة	5,934.3	417.65	1,009.09
	التغير	2005.23	49.08	93.35
	%	33.79%	11.75%	9.25%

مؤشرات السوق

■ قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول

أكدت أنها شهدت تغيرات كبيرة منذ زيارتها الأخيرة لها

لاغارد: الكويت حققت تقدما في بناء احتياطات اقتصادية ضخمة

أكدت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن دولة الكويت حققت تقدما في السنوات الاخيرة لناحية بناء احتياطات اقتصادية وقائية ضخمة علاوة على ان الدين المستحق على الحكومة اقل من 5 في المئة من اجمالي الناتج المحلي. وقالت لاغارد في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» «يجب ادراك التقدم المتحقق في الكويت خلال السنوات الاخيرة حيث تمكنت الحكومة الكويتية من استغلال أسعار النفط المرتفعة لتحقيق فوائض كبيرة في الموازنة وبناء احتياطات اقتصادية وقائية ضخمة اضافة الى ان الدين المستحق على الحكومة أقل من 5 في المئة من اجمالي الناتج المحلي».

وأعربت عن سعادتها الغامرة بزيارة دولة الكويت التي تبدأ غدا قائلة «مرة أخرى فقد شهدت البلاد تغيرات كبيرة منذ زيارتي الاخيرة اليها في عام 2006 وأتطلع الى مناقشة التطورات القطرية والاقليمية مع السلطات الكويتية».

وتابعت لاغارد «خلال زيارتي للكويت سالقي كلمة ايضا في ندوة لبنك الكويت المركزي حول توقعات صندوق النقد الدولي لافاق الاقتصاد في الكويت ومنطقة الخليج بشكل عام». واضافت ان زيارتها للكويت ستتضمن ايضا زيارة مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط الذي قالت انها ترى فيه «مثالا رائعا للتعاون من اجل تنمية القدرات على مستوى السياسات الاقتصادية». وتابعت لاغارد «على المستوى الشخصي يسعدني ان التقي ببعض القيادات النسائية في الكويت وممثلي القطاع الخاص والطلبة الجامعيين ويسعدني ان اعرب لهم كممثلين عن الشعب الكويتي وللسلطات الكويتية عن تقدير الصندوق لدعمهم المستمر للبلدان التي تحتاج اليه». واضافت «سيقتضي الحفاظ على الثروة النفطية والادخار لصالح اجيال المستقبل احتواء الزيادة في الانفاق الجاري لاسيما على الاجور لتحسين توجيه دعم اسعار الوقود والطاقة الى الاكثر احتياجا اليه وفي الوقت نفسه سيتعين على السلطات انشاء شبكة امان اجتماعي تصمم بدقة وزيادة الايرادات غير النفطية من خلال زيادة تنويع الاقتصاد».

محمد الهاشل

لاغارد

وقال محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل ان المدير العام ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد تصل الى البلاد مساء اليوم في زيارة رسمية مشيرا الى ان البنك اعد برنامجا حافلا لهذه الزيارة المهمة. واكد الدكتور الهاشل في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» حرص بنك الكويت المركزي على حسن الإعداد والترتيب للزيارة التاريخية للسيدة لاغارد التي تتبوأ مكانة اقتصادية ومالية مرموقة عالميا حيث تترأس منظمة صندوق النقد الدولي الذي يضم في عضويته حاليا 188 دولة وتمارس من خلال موقعها على رأس الهرم القيادي للصندوق دورا فاعلا في النظام المالي العالمي. وقال ان بنك الكويت المركزي أعد برنامجا حافلا لزيارة الضيفة الكبيرة أبرز محطاته لقاء حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه مبينا ان لاغارد ستقوم بإلقاء الكلمة الرئيسية في منتدى بنك الكويت المركزي مساء غد الأحد. واضاف انه وجه الدعوه للمشاركة في المنتدى إلى كبار المسؤولين والمختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي عموما والشأن المصرفي والمالي على وجه الخصوص في إطار حرص البنك المركزي على تعزيز تواصله مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي في البلاد. وذكر انه إلى جانب ذلك واستجابة لحرص لاغارد وصندوق النقد الدولي على التواصل مع الفئات المجتمعية المختلفة يقيم محافظ بنك الكويت المركزي حفل غداء خاص على شرف الضيفة الكبيرة دعي إليه بعض الشخصيات النسائية الكويتية البارزة. واشار الى انه ولتلمس آراء الشباب بوجه خاص فقد تم ترتيب زيارة للاغارد لجامعة الكويت للالتقاء بالهيئات الأكاديمية والادارية فيها وفي الجامعات الخاصة اضافة الى لقاء مجاميع الطالبات والطلاب في لقاء مفتوح لتبادل الآراء والتطلعات.

واعرب الدكتور الهاشل عن اعتزازه بهذه الزيارة التاريخية لأعلى مسؤول في صندوق النقد الدولي للبلاد والتي تعكس مكانة دولة الكويت وبنك الكويت المركزي المتميزة على الصعيد الاقتصادي والمالي إقليميا وعالميا متمنيا للضيفة والوفد المرافق طيب الإقامة.

الشمالي: «أوبك» ستبقي على سقف إنتاجها دون تغيير

نيودلهي - «رويترز»: قال نائب رئيس الوزراء وزير النفط الكويتي مصطفى الشمالي امس إنه يتوقع أن تبقي اوبك على سقف انتاجها دون تغيير خلال اجتماعها المقبل.

وتضخ الكويت عضو اوبك أكثر من ثلث انتاج العالم من النفط. واجتماع اوبك المقبل في الرابع من ديسمبر كانون الأول في فيينا حيث من المقرر أن تقرر ما إذا كانت ستعدل من سقف انتاجها.

والشمالي هو نائب رئيس الوزراء أيضا ويزور نيودلهي ضمن وفد يرأسه رئيس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح. وقال الشمالي إن الكويت لا تشعر بقلق من زيادة امدادات النفط الصخري الأمريكي. وتوقعت اوبك في تقريرها السنوي «آفاق النفط العالمية» الذي نشر يوم الخميس تراجع الطلب العالمي على انتاجها من النفط خلال السنوات الخمس المقبلة بسبب تزايد المعروض من خارج المنظمة المؤلفة من 12 عضوا بسبب طفرة النفط الصخري ومصادر منافسة أخرى

صعود نفط برنت في ظل محادثات إيران والغرب

نيويورك - «رويترز»: ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي في ظل جهود حثيثة للقوى الغربية للتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي قد يؤدي إلى تخفيف العقوبات المفروضة عليها.

وأدت العقوبات إلى انخفاض صادرات النفط الإيراني أكثر من مليون برميل يوميا ويقول متعاملون إن أي زيادة في الإمدادات الإيرانية قد تضغط على أسعار النفط.

وارتفع سعر العقود الآجلة للخام الأمريكي الخفيف لتسليم ديسمبر كانون الأول عند التسوية 40 سنتا أو 0.42 في المئة إلى 94.60 دولار للبرميل.

وقفز سعر عقود مزيج النفط الخام برنت لتسليم ديسمبر عند التسوية 1.66 دولار أو 1.60 في المئة إلى 105.12 دولار للبرميل.

خلال تسعة أشهر من العام الحالي

«أودي» تسجل ارتفاعاً في مبيعاتها بنسبة 16.4 في المئة

أعلنت أودي الشرق الأوسط خلال مشاركتها في معرض دبي الدولي للسيارات هذا العام عن نتائج مبيعاتها خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري. وقد شهدت أودي ارتفاعاً في مبيعاتها في أسواق منطقة الشرق الأوسط بنسبة 16.4 في المئة أي بواقع 7.719 سيارة «مقابل 6.629 سيارة في 2012» مقارنة بالأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي. تجدر الإشارة إلى إطلاق أودي ثلاث سيارات نخبوية رياضية جديدة للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط خلال معرض دبي الدولي للسيارات وهي أودي A3/S3 Sedan، أودي RS 6 Avant و أودي RS 7 وهي طرازات تعزز اسطول أودي النخبوي الذي عرف مؤخراً كل من أودي RS 4 Avant و أودي R8 بالإضافة إلى أودي RS 5 كابريوليه.

على الرغم من تقديمها لثلاث سيارات رياضية نخبوية في معرض دبي الدولي للسيارات إلا أن ارتفاع مبيعات الشركة الألمانية في المنطقة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام تعود في معظمها إلى مبيعات السيارات الرياضية المتعددة الاستخدامات SUV. وقد حافظت أودي Q7 على مكانتها على رأس لائحة سيارات أودي الأكثر مبيعا مع 1,567 سيارة بيعت في المنطقة أي بزيادة بلغت 37.8 في المئة «2012: 1,137 سيارة» تلتها أودي Q5 مع 1,262 سيارة «30.20 في المئة زيادة» ومن ثم أودي A6 مع 1,263 سيارة «أقل بـ 3.3 في المئة » أما أودي A8 L وS8 فستقدم في أسواق المنطقة بطراز مجدد لعام 2014، وقد تم بيع 1,196 سيارة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري «أقل بـ 5.2 في المئة » وعلق تريفر هل، المدير الإداري لدى أودي الشرق الأوسط قائلا: «سيشهد العام 2013 تحقيقنا لهدفنا المتمثل ببيع 10,000 سيارة سنوياً في منطقة الشرق الأوسط وذلك للمرة الأولى على الإطلاق. وهو انجاز كبير نعتز به كثيرا. وبالتوازي مع هذا النمو الكبير، نركز أيضا على معاني أودي النخبوية والتزامنا تجاه عملائنا في ما يخص عمليات البيع وما بعد البيع. وقد بدأنا بالفعل في تنفيذ عمليات انشاء وتدريب كبيرة مع عملائنا في جميع أرجاء المنطقة.»

أودي شاركت في معرض دبي الدولي للسيارات